المحاضرة الحادية عشر (215-236)

السياسة النقدية التوسعية في النموذج الكلاسيكي / (رأسي):

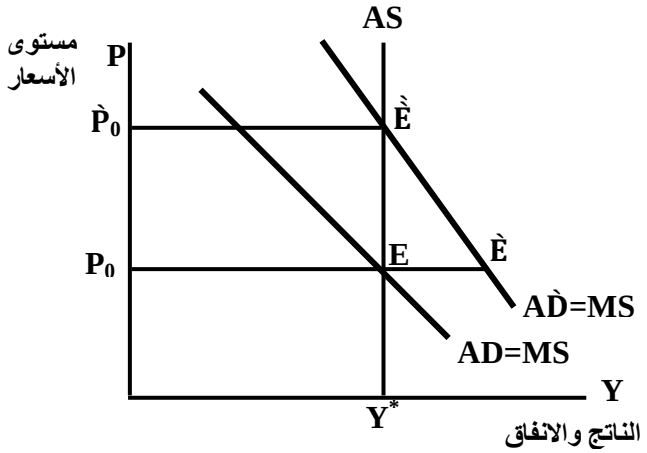

شكل (6-12) أثر السياسة النقدية التوسعية في حالة منحنى العرض الكلي الكلاسيكي الرأسي

- من شكل (6-12).
- وضع التوازن في E عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS عند أنتاج التوظف الكامل Y^* ومستوى الاسعار السائد P_0.
- السياسة التوسعية النقدية أدت الى زيادة الرصيد النقدي لعرض النقود ← انتقال منحنى الطلب الى $A\bar{D}$.

1- لو الاسعار ثابتة سينتقل الاقتصاد الى $\bar{E}$ في ظل حالة كينز بوجود بطالة.

2- وفق الحالة الكلاسيكية الناتج ثابت (العرض) وزيادة الطلب يعني فائض طلب على السلع والمنشآت تحاول التوسّع في الانتاج عن طريق توظيف عمال جدد لكنها لا تستطيع فيرتفع الاجر وتزداد التكاليف مع فائض طلب ← ترتفع الاسعار ← تخفيض الرصيد الحقيقي لعرض النقود الى ما كان عليه. ويستمر ارتفاع الاسعار الى ان يصل الى È فيتلاشى فائض الطلب عند تقاطع $A\bar{D}$ مع AS. [مع عدم تغير في الناتج فقط التغير في الاسعار] وبنفس نسبة الزيادة النقدية في العرض النقدي وكذلك منحنى الطلب الكلي ينتقل الى أعلى بنفس نسبة زيادة عرض النقود..

ففي النقطة È فأن الرصيد الحقيقي للنقود $\frac{M}{P}$ يعود الى ما كان عليه حيث كلاهما.

عرض النقود والمستوى العام للأسعار تغيرا بنفس النسبة بينما الناتج والرصيد الحقيقي للنقود وأسعار الفائدة والطلب الكلي لم يتغيروا في ظل منحنى العرض الكلاسيكي.

كينز ← Y ↑ ← i لم يتغير ← P ثابتة ←↑ Y_1 الأرصدة الحقيقية

كلاسيك ← Y ثابتة ← i ثابتة ←↑ P ← الأرصدة الحقيقية ثابتة (فقط مستوى الأسعار يتغير).

النظرية الكمية وحياد النقود:

- كل ما سبق يتفق مع النظرية الكمية للنقود القديمة [السياسة المالية تؤثر على أسعار الفائدة ومكونات الانفاق عام وخاص] [والسياسة النقدية تؤثر فقط على الاسعار]
- فهي تؤكد ان المستوى العام للأسعار متناسب مع رصيد عرض النقود، فزيادة كمية النقود تؤدي الى زيادة الاسعار ويبقى الناتج وأسعار الفائدة والارصدة الحقيقية لعرض النقود ثابتة يعني النقود محايدة.
- وتسمى النقود محايدة عندما تؤثر التغيرات في رصيد عرض النقود على المستوى العام للأسعار دون ان تغير المتغيرات الحقيقية (الناتج واسعار الفائدة).

لو ان النقود محايدة ستساهم في تخفيض التضخم من خلال تخفيض معدل نمو رصيد النقود وذلك صعب عملياً لأنه سيؤدي الى ركود كما في أمريكا (79-1983) تخفيض معدل نمو رصيد النقود أدى الى بطالة ← تخفيض التضخم ← ركود عام 1982 يعني ان النقود ليست محايدة فهي تؤثر في الناتج ومنحنى العرض الكلي لا يمكن أن يكون رأسي في الاجل القصير.

النظرية الكمية الحديثة: النقوديون:

النظرية القديمة للنقود تؤكد ان النقود محايدة والمستوى العام للأسعار متناسبة مع كمية النقود والكثير ممن يؤمن بذلك ان النقود العامل الوحيد الذي يسبب التضخم.

- فيشر صاحب نظرية كمية النقود يرى ان كمية النقود وحدها تؤثر على المستوى العام للأسعار.
- فريدمان صاحب النظرية الحديثة في النقود يرى ان هناك عوامل ثانوية بعد كمية النقود تؤثر في الاسعار.
- ان منحنى العرض الكلي لا يكون راسي في الزمن القصير.
- التخفيض في رصيد النقود في الواقع يخفض مستوى الناتج أولاً ثم الأسعار.
- ويفرقون بين الآثار المترتبة على التغير في كمية النقود في الأجل القصير والطويل.

- يرون في الزمن الطويل النقود محايدة فتغيرات الرصيد النقدي تؤدي دورها في الأجل القصير ويقتصر دورها في الأجل الطويل على تغير المستوى العام للأسعار.
- حيث ان التغيرات في رصيد عرض النقود له آثار حقيقية هامة في الأجل القصير.

اختلاف وجهات النظر بنظرية العرض الكلي:

الكلاسيك: افتراضات الكلاسيك مثل:

- سوق العمل دائماً في حالة توازن بسبب مرونة الاجور.
- الناتج دائماً عند مستوى التوظف الكامل (غير مقبولة).
- الناتج ليس عند التوظف الكامل Y وهناك معدل بطالة مختلف ووجود عمال يرغبون في العمل ولا يجدونه فلا يتوازن سوق العمل.
- التغيرات في رصيد عرض النقود تغير فقط الاسعار وليس الناتج فالنقود محايدة. ولكن انخفاض معدل نمو رصيد عرض النقود لتقليل التضخم أو زيادة معدل نمو الرصيد النقدي أنما يزيد سرعة الناتج الحقيقي أذاً النقود ليست حيادية.

كينز: الفرض الذي يقوم عليه منحنى العرض الكينزي (يثير اعتراضات وأسئلة).

- زيادة الطلب الكلي المترتبة على سياسة نقدية أو مالية توسعية تؤدي الى زيادة الناتج الحقيقي أكثر من زيادة الاسعار في الاجل القصير .
- فرض الاسعار ثابتة عند التوازن ولكن يمكن للأفراد الاستفادة من تغيرات الاسعار وكذلك العمال يمكن ان يعملوا بأجر أقل (المتعطلون) وأصحاب العمل يشجعون العمال على القبول بأجر أقل عند التفاوض معهم. ولماذا لا يتحرك سوق العمل على التوازن ؟ أذا كان هناك بطالة.

هناك ثلاث تفسيرات حول منحنى العرض الكلي:

- جمود الاجور والاسعار من الاجل القصير.
- عدم حيادية النقود.
- التغير في معدل البطالة.

أولاً: التفسيرات الكينزية الحديثة: لإيضاح أن الموائمة أي التغيير في الأجور لا تتم فوراً أو بسرعة لزجة

- الطريقة الكينزية الاصلية تفترض ثبات الأجور.
- الكينزية الحديثة ترى الأجور والأسعار بطيئة التغير وليست ثابتة.
- منحنى العرض قريب للمستوي في الأجل القصير وقريب للرأسي في الأجل الطويل.

العقود: الاجور بطيئة التغير لأنها محددة بواسطة عقود طويلة الاجل وهي إما:

- ظاهرة بمعرفة النقابات.
- ضمنية أي أتفاق غير مكتوب.

- والتي تقضي بأن تبقى الاجور ثابتة على الاقل لمدة سنة.
- فلو تغيرت بأوقات مختلفة فإن متوسط الأجر للاقتصاد والمستوى العام للأسعار يتوائم ببطء للتغيرات في السياسة أو غيرها لأن المتوسط يحسب مع عدد كبير من الأجور وكذلك متوسط الأسعار وعدد قليل من هذه الأجور والأسعار يتم موائمتها، تغيرها.

التنظيم: يمكن ارجاع عدم حيادية النقود لصعوبة ترتيب أو تنظيم تغيرات الأجور والأسعار عندما لا يتم تعديلها في وقت واحد.

- تعديل الأسعار يتوقف على: 1- كمية التغير في المعروض النقدي. 2- ومدى قيام أو استجابة الآخرين لتغير كمية النقود فيعدّلون من أسعارهم وأجورهم لكي لا تفقد المنشأة عملائها جرّاء تعديل الأسعار والأجور.
- لذلك ستقوم كل منشأة بتعديل أسعارها وأجورها ببطء عندما تشعر بآثار الزيادة بكمية النقود من خلال زيادة الطلب على منتجاتها.

أجور الكفاءة: تستند نظرية العرض عند كينز على نظرية أجور الكفاءة التي تعتمد الأجور وسيلة للحث على العمل (لمقدار الجهد المبذول يدفع الاجر) مقارنة بالأعمال البديلة فقد ترفع أجر أعلى لتضمن جهد في العمل أعلى وهم يبذلون قصارى جهدهم لكي لا يفقدون عملهم والمنشأة لا تخفض أجورهم لحالة أثر على الانتاج وعلى معنويات العمال. وهذه النظرية لا توضح لماذا يكون تغير متوسط الأجر بطيء أنما تساعد في ايضاح وجود بطالة.

ثانياً: المعلومات غير الكاملة:

لكي نعرف بديل لأثر تغير الكمية المعروضة من النقود على الناتج نستخدم طريقة التوازن وفق التوقعات الرشيدة التي تفترض أن: الاسواق في حالة توازن حتى في الزمن القصير. ولكن الافراد ليس لديهم معلومات كاملة عن الاقتصاد القومي ولا عن الأسعار ولكن يعرفون الاسعار المطلقة التي يشترون ويبيعون بها، ولا يعرفون كل انواع الاجور ولا الاجور الحقيقية المحددة لعدد ساعات العمل هي المطلوبة لذلك عليه ان يحسب المستوى العام للأسعار.

بناءً على هذه الفروض من الممكن أن نعرف لماذا التغير في رصيد النقود يؤثر على الناتج الحقيقي ؟

لنفرض رصيد عرض النقود زاد ← وبدأ يؤثر على الطلب على العمال وعلى السلع ← رفع الأسعار والأجور ← كل منشأة وكل عامل يعلم أجره وسعر السلعة ولكن هم لا يعلمون أن المستوى العام للأسعار ارتفعت بل الأسعار المطلقة (التي يبيعون بها ويشترون) وبما أن سوق العمل دائماً في حالة توازن والعمال يعتقدون أنَّ الاجور الحقيقية ارتفعت لذلك يعملون ساعات اضافية مما يؤدي الى زيادة الناتج.

- **الحقيقة أنَّ الأجور الحقيقية لم ترتفع لو علموا هذه الحقيقة لما عملوا ساعات اضافية.**
- **لكانت الأسعار ارتفعت بنسبة زيادة الكمية المعروضة من النقود.**
- **ولكانت النقود محايدة ولكن عدم معرفة العمال للمعلومات الكاملة لاتخاذ قرارات سليمة فزيادة رصيد عرض النقود لم تكن محايدة.**

البحث: يبقى العمال عاطلين حتى يجدو عمل عند أجر حقيقي مناسب.

ولنفرض عرض النقود والمستوى العام زاد أقل من نسبة الزيادة في عرض النقود المنشأة ترفع الاجور بسبب ذلك والعمال لا يعملون فيعتقدون إنَّ الأجور الحقيقية أعلى فيقبلون الوظائف فتنخفض البطالة نتيجة لزيادة رصيد عرض النقود. فالأجور الحقيقية أقل مما يعتقد العمال.

ثالثاً: الدورات الاقتصادية ودور النقود:

- **أيضاً من وجهة نظر الأسواق متوازنة تفترض هذه الطريقة [إنَّ التغير في رصيد عرض النقود لا يلعب دور خطير في الدورات الاقتصادية].**
- **نظرية الدورات الاقتصادية تعترف بأن الناتج يتذبذب عبر الزمن ولكنها ترى أنَّ هذه التذبذبات نتيجة لهزات حقيقية تجتاح الاقتصاد.**
- **الهزات يفترض أنها تنتج من جانب العرض [تغيرات الطقس وأسعار البترول أو وسيلة جديدة في الانتاج تؤثر على جانب الانتاج] وجانب الطلب [تغيرات الانفاق الحكومي] ممكن أن يؤثر على الناتج.**
- **وهذه النظرية لم تعطي دور لأثر التغيرات في كمية رصيد عرض النقود كمسبب للتغيرات في الناتج بل يوائم يعدل نفسه للتغيرات في الناتج يعني التغيرات في الناتج هي التي تسبب تغيرات في عرض النقود وتفيد ذلك هو عند زيادة مستوى الناتج الافراد يطلبون أرصدة حقيقية أكثر تعمل البنوك على خلق قدر أكبر من النقود.**

منحنى العرض الكينزي الحديث: مقارنة العقود (الأجور اللزجة):

أولاً: العرض الكلي في حالة مرونة الأسعار وثبات الأجور النقدية:

- **كينز أعتقد أنَّ الأجور النقدية ليست مرنة بالأجل القصير بحيث يمكن أن تُحقّق التوظف الكامل.**
- **الكلاسيك عندهم طلب العمل وعرض العمل يُحدد مستوى الأجر الحقيقي ومستوى التوظف والمساومة على الأجور النقدية (والأجور النقدية تامة المرونة) والأسعار مرنة.**

← سنفترض الأسعار مرنة والأجور النقدية ثابتة.

- **جمود الأجور سينتج عنه بطالة (والسياسة المالية والنقدية) ستؤثر على الناتج والتوظف والطلب الكلي هو الذي يُحدّد مستوى الناتج في ظل النموذج الكينزي.**
- **فشل الأجور النقدية في الانخفاض بالقدر الكافي لتحقيق التوظف الكامل، أي عندما يكون طلب العمل أقل من عرض العمل.**
- **فلو زاد طلب العمل على عرض العمل (كينز) يتوقع زيادة الأجور النقدية.**
- **وحالة البطالة مع وجود فائض عرض العمل ينطبق فرض ثبات الأجور.**
- **ففي حالة عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن المستوى الفعلي للتوظف سوف يتحدد بالطلب المنشأة قادرة على استخدام العمالة التي تطلبها وفق الأجر السائد.**

- المنشأة ستستخدم العمال حتى يتساوى الاجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ مع الانتاجية الحدّية للعمل MPN التي تحقق تعظيم الربح للمنشأة حيث: Worker عمّال

$$W = MPN \quad \ldots\ldots (1$$

- النقطة التي ← [الأجر النقدي = الإيراد الحدي للناتج] VMPN v = Value القيمة النقدية للإنتاج الحدي مع وجود فائض عرض العمالة، وثبات الاجور النقدية فإن التوظف يتوقف فقط على طلب العمل . فأجر نقدي قدره $\bar{W}$ فأن طلب العمالة والتوظف سيكون N_0

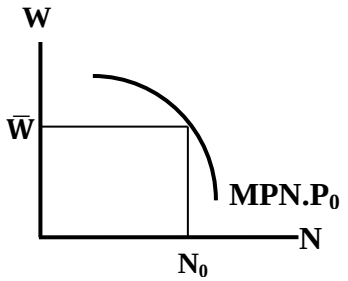

- ومنحنى طلب العمال هو القيمة النقدية للإنتاج الحدي للعمل عند كل مستوى من الانتاج، منحنىMPN.P يتوقف على مستوى السعر، عدد العمال التي ستستخدمهم المنشأة ← ومقدار الناتج الذي ستعرضه يتوقف على مستوى السعر

شكل (6-13)التوظف فى حالة ثبات الأجور

- في الجزء (أ) من الشكل (6-14) مع ثبات الأجر النقدي عند $\bar{W}$ وجود ثلاث مستويات من الاسعار عندما تزداد من P_0 ← الى P_1 ثم P_2 سوف تؤدي الى زيادة القيمة النقدية للإنتاج الحدي للعمل عند كل مستوى من مستويات التوظف تؤدي الى زيادة الطلب على العمل سينتقل منحنى طلب على العمل الى اليمين ويزداد التوظف.

- في الجزء (ب) عندما يزداد التوظف سيزداد الناتج على طول دالة الانتاج الكلية والتي توضع مستوى الانتاج لكل مستوى من التوظف.
- في الجزء (ج) من الشكل (6-14) فهو تجميع لمعلومات الجزء (أ ، ب) ليُوضّح مقدار الانتاج المقابل لكل مستوى من السعر (منحنى العرض الكلي) والأسعار الأعلى عندما تكون مستويات أنتاج أعلى (عرض أعلى) فتكون دالة العرض الكلي منحدرة الى أعلى أتجاه اليمين.
- في النموذج الكلاسيكي وفي شكل (6-14) (ج) مع افتراض اجور نقدية ثابتة.
- يتحقق التوظف الكامل وأي زيادة في الأسعار معناها فائض على الطلب على العمل وضغوط على الأجور لكي ترتفع ويفترض الجمود على النزول وليس على الصعود، وبالتالي ترتفع حتى تصل الى التوظف الكامل [قبل التوظف الكامل يفترض الأجور تتصاعد مع تزايد الأسعار بشكل متناسب] دون أن تؤثر على الناتج ومنحنى العرض يصبح رأسي عند مستوى التوظف الكامل.
- قبل مستوى التوظف الكامل منحنى العرض لن يكون رأسيا فإن الانتقال في منحنى الطلب سيُغير الناتج.

أثر زيادة عرض النقود في حالة مرونة الاسعار: شكل 6-5

- في الجزء (أ) ← زيادة عرض النقود تنقل منحنى LM من LM_0 (P_0) الى $LM_1(P_0)$.
- في الجزء (ب) ← أثر انتقال منحنى LM على الطلب الكلي الذي سينتقل من AD_0 الى AD_1 وعند السعر الاصلي P_0 فأن الانتاج يزداد بمقدار الانتقال الأفقي من Y_0 الى $\bar{Y}_1$ ، أي من A الى B ولكن $\bar{Y}_1$ دخل مرتفع متزامن مع عرض نقدي مرتفع في الجزء (أ) عند $\bar{Y}_1$ يؤدي ذلك الى زيادة الطلب وزيادة الطلب تؤدي الى زيادة الاسعار فترتفع من P_0 الى P_1 محققة توازن جديد مع منحنى العرض في النقطة C في الجزء (ب) التي تقابل النقطة C في الجزء (أ).
- وهذه نفس النتيجة التي توصلنا اليها في نموذج كينز في حالة ثبات الأسعار.
- وكما في شكل (6-15) فعند التوازن يكون كل من الناتج والتوظف قد زاد وسعر الفائدة انخفض.
- ولكن السماح بتغير الاسعار فأن الزيادة في الناتج تكون أقل من الزيادة في الناتج في حالة ثبات الأسعار فنرى الناتج زاد الى Y_1 بدل من $\bar{Y}_1$ وكذلك ارتفاع الأسعار سوف يخفض الرصيد الحقيقي للنقود $\frac{M}{P}$ والذي يؤدي الى ألغاء جزء أثر الزيادة في العرض النقدي من النقود على (الناتج وسعر الفائدة) فبدل من ان تنخفض الى i_1 انخفضت الى i_1.
- ومن ثم فإن السياسة النقدية التوسعية لها أثر توسعي أقل على الاستثمار وعلى الناتج في حالة تغير المستوى العام للأسعار.

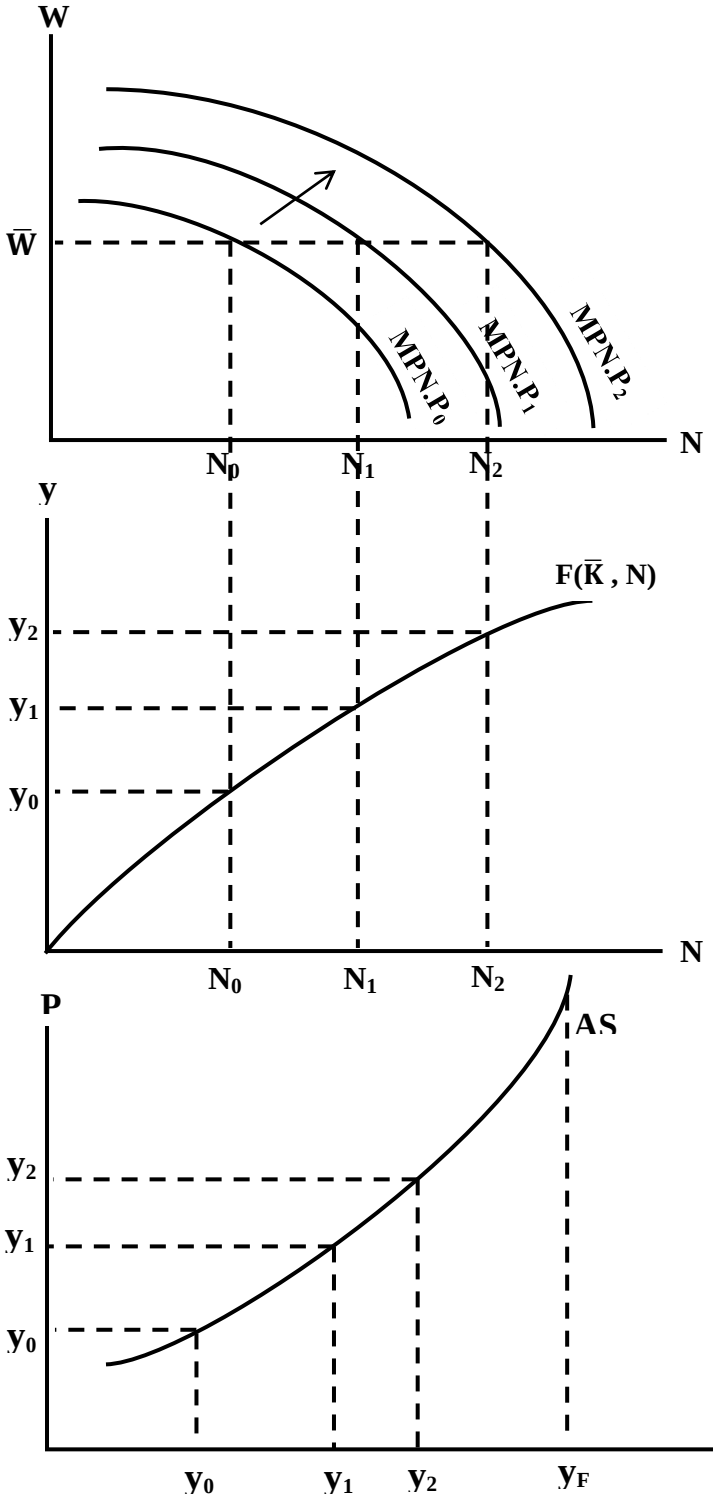

شكل (6-14)
استنتاج منحنى العرض الكلي الكينزي في حالة ثبوت الأجور النقدية

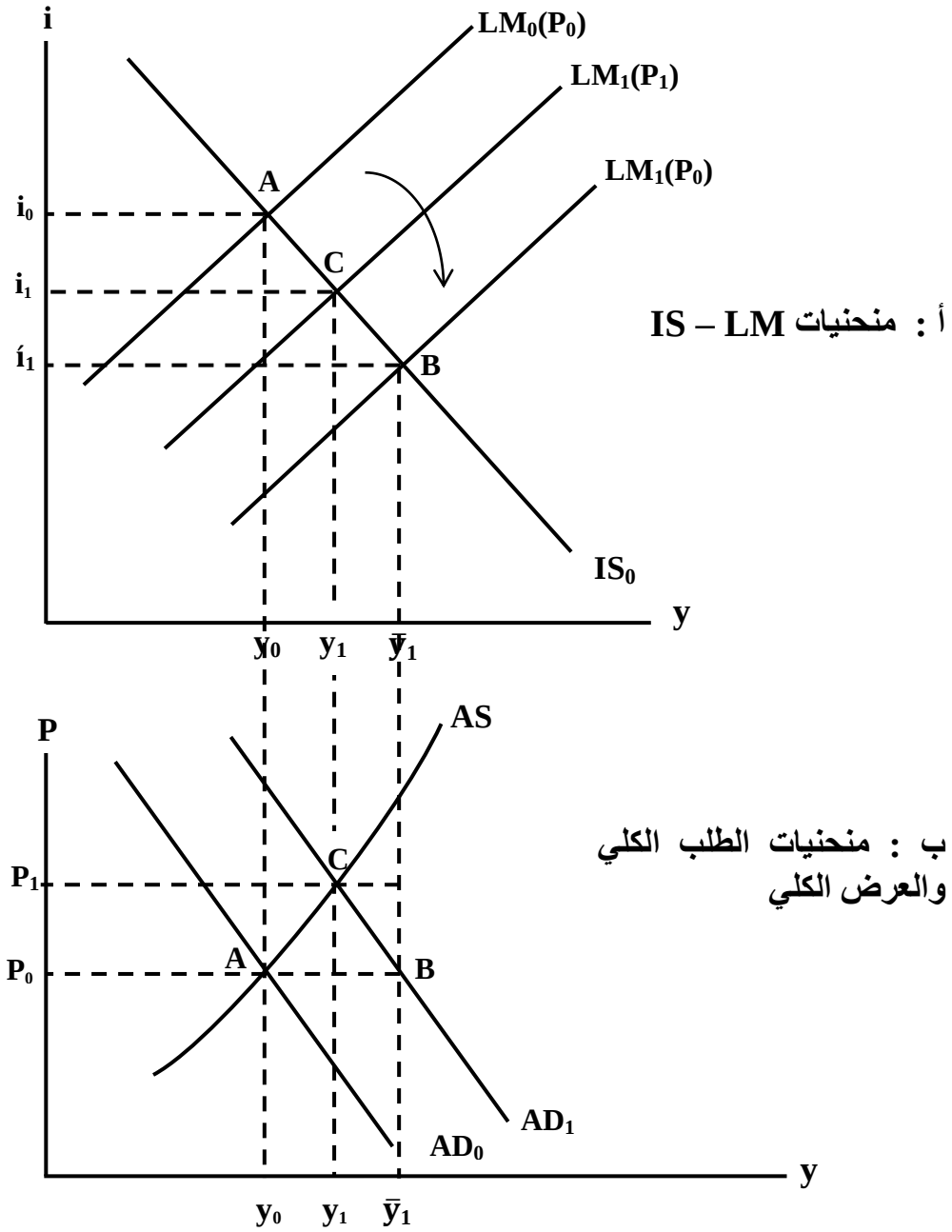

شكل (6-15)

الآثار المترتبة على تغير عرض النقود في حالة مرونة الأسعار

أ : منحنيات IS – LM

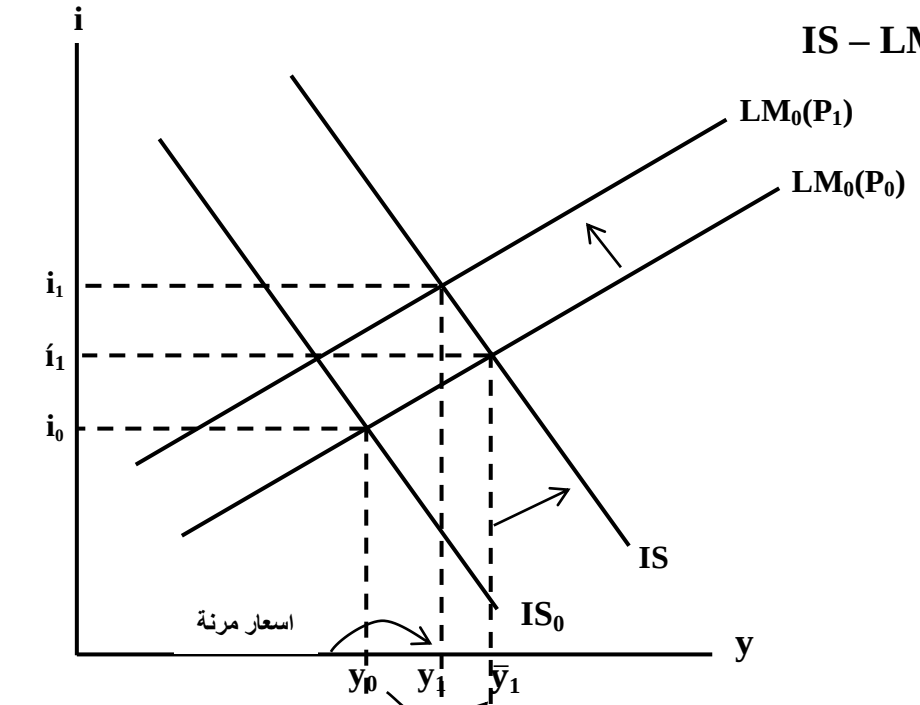

ب : منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي

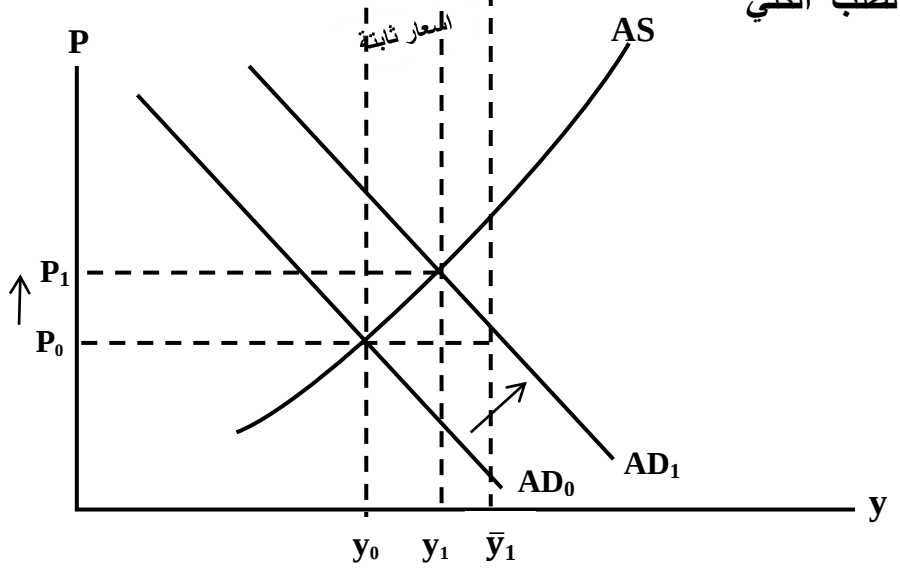

شكل (6-16)
الآثار المترتبة على زيادة الانفاق الحكومي في حالة مرونة الأسعار

<u>أثر زيادة الانفاق الحكومي في حالة مرونة الاسعار:</u>

- **الزيادة في الانفاق الحكومي تنقل منحنى IS_0 الى IS_1 في الجزء (أ) من شكل (6-16) وهذه الزيادة ليس لها أثر على منحنى LM مباشر.**
- **ويزداد الطلب الكلي من AD_0 الى AD_1 في الجزء ب بعد ان انتقل منحنى IS الى اليمين فيزداد الناتج الى Y_1 (لو كانت الأسعار ثابتة لزاد الى $\bar{Y}_1$).**
- **ولكن الاسعار مرنة فزيادة الناتج (الدخل) الى Y_1 يعني زيادة في الطلب تؤدي الى ارتفاع الأسعار من P_0 الى P_1 في الجزء (ب).**
- **الزيادة في الأسعار تخفض القيمة الحقيقية للنقود المعروضة مما يؤدي الى انتقال منحنى LM من $LM(P_0)$ الى $LM(P_1)$ في الجزء (أ) ويرتفع الدخل من Y_0 الى Y_1 (بدل من $\bar{Y}_1$ لو كانت الأسعار ثابتة).**

عرض العمل ومرونة الاجور النقدية:

نظرية عرض العمل عند الكلاسيك وكينز

- نظرية الكلاسيك في عرض العمل تفترض:

$$W=MPN.P \quad -1$$

$$NS = G\left(\frac{W}{P}\right) \quad -2$$

أن عرض العمل يتوقف ايجابياً على الاجور الحقيقية.

- أي عارضي العمل يعملون مقابل مقدار من الاجر الحقيقي

والافراد يعظمّون منفعتهم التي تعتمد على (الدخل الحقيقي والفراغ) وكلما زاد الاجر الحقيقي قل الفراغ اي ارتفعت تكلفة الفرصة للحصول على فراغ.

- مع افتراض مرونة الأجور لكي يتوازن يتوائم طلب وعرض العمل.

نظرية كينز: يقر المساومات والاتفاقات في تحديد الأجور النقدية وليس الحقيقية وتعطي أسباب عدم نزول الأجور النقدية بسرعة أو لماذا لا تتوائم بسرعة أتجاه النزول لتحقيق التوازن في سوق العمل.

أسباب جمود الأجور النقدية عند الكينزيون:

أولاً: كينز ذكر إنَّ العمال يهتمون بالأجور النسبية والمطلقة ويوجد مختلف المهن والمهارات والمساومات هي التي توصل الى هيكل الأجور النسبية المقبولة من العمال وأصحاب العمل واختلاف الأجور يمكن قياسها بالأجور لأنها تتأثر بالأسعار وتخفيض الأجور هي إلغاء للفروقات في هيكل الأجور النسبية وهذا غير عادل، وهم لا يعتبرون هبوط الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع الأسعار هبوطاً بالأجور النسبية لان التخفيض سيشمل الجميع كل حسب اجره لكنهم لا يقبلون تخفيضات بالأجور النقدية لغرض الموائمة المعتمدة فيعتبرونها أجور نسبية لأنهم غير واثقين من تعميمها على كل الصناعات والعمال الباقين سيقبلونها.

ثانياً: الأجور تحدد بواسطة عقود طويلة الأجل لسنتين أو ثلاث. فتثبت الاجور طول مدة العقد وبهذا الأجور لا تستجيب لتغيرات الاجور أو مطالبات أرباب العمل، ولكن إن نص في العقد على ربط الأجور بالأسعار سيجعل الأجور اكثر مرونة وإنّ وجد يوجد مشروط يحمي الاجر من الهبوط مما يجعلها سبب من أسباب جمود الاجور النقدية. وقرار مقدار العمالة يترك لصاحب العمل معنى ذلك المنحنى الكلاسيكي ليس له دور في تحديد التوظف والمنشأة تستخدم حجم العمالة الذي يعظم أرباحها عند أجر حقيقي ثابت وهي خاصية سوق العمل الكلاسيكي.

ثالثاً: العقود الضمنية بين العمال وأرباب العمل على تثبيت الأجور النقدية عبر فترة من الزمن وغالباً هذا العقود تجعل ارباب العمل لا يخفضون اجور العمال في حالة انخفاض الطلب على منتجاتهم وانخفاض الطلب على العمال ولا استخدام عمال عاطلين يقبلون بأجر أقل للحفاظ على سمعتهم وبصعوبة الحصول على عمال مهرة فأن أصحاب العمل قد يلزمون العمال بتخفيض مؤقت لكن ذلك لن يدوم للأثر السيء الذي ينتج عن ذلك ولذلك تلجأ الى تخفيض ساعات العمل أو شرح جزء من العمال في حالة انخفاض الطلب بدلاً من تخفيض الاجور النقدية.

← هي مبررات لجمود الاجور وعدم انخفاضها واستخدامنا لفرض ثبات الاجور النقدية وهي حالة متطرفة.

- لو استجابت الأجور النقدية للبطالة بطيئة فنتائج ثبات الاجور النقدية ستكون صحيحة أكثر من فرض الكلاسيك حول تحرك الاجور فوراً لتحقيق التوازن في سوق العمل.
- الكلاسيك افترضوا العمال يقبلون العمل بالأجر الحقيقي ويعملون بذلك.
- الكينزيون رغم المفاوضات التي تتم حول الاجور النقدية ولا يعلمون عن مستوى الاسعار.
- العمال سواء بعقود صريحة أو ضمنية يوافقون على العمل وفق الاجور النقدية دون معرفة المستوى العام للأسعار الذي يحدد القوة الشرائية للأجور النقدية التي اتفقوا على العمل بها مع أرباب العمل عبر فترة من الزمن (سنة مثلاً).

- الكينزيون يعتقدون قرار العمل تتم على أساس الاجر السائد وتوقعات المستوى العام للأسعار مستقبلاً بناءً على سلوك الاسعار في الماضي.

← ويمكن أن نستنتج منحنى عرض عمل كينزي (للعمال الذين يساومون على الأجور النقدية المعلومة فقط ومعلومات غير كاملة عن مستوى الأسعار) ويمكن مقارنته مع منحنى عرض العمل الكلاسيكي.

- حيث نبني نموذج فيه الأجور النقدية مرنة ودالة عرض كينزية مع اهمال العوامل الأخرى التي تسبب جمود الأجور النقدية.
- لإيضاح أنَّ الأجور لو كانت مرنة فإن منحنى عرض العمل لن يكون رأسياً والناتج والتوظف لا يتحدد بجانب العرض فالطلب الكلي يلعب دوراً ايضاً.
- الكينزيون ... يعتقدون أنَّ الأجور النقدية جامدة لا تهبط وإن البطالة إنما هي نتيجة لفشل الأجور النقدية في تحقيق التوازن في سوق العمل فالمعلومات غير الكاملة غير الدقيقة عن الأسعار هي عامل اضافي كما يعتقدون الكينزيون الجدد أنها تفسر التقلبات في الناتج والتوظف . ودالة العرض الكينزية هي:

$N_S = t\left(\frac{W}{P_0}\right)$ .... (3) الاجور النقدية التي يتوقع زيادتها يزداد عرض العمل = W

عند مستوى معين من الاسعار المتوقعة P_0 [← زيادة الأجور النقدية] تؤدي الى زيادة عرض العمل لأن العمال سينظرون إليها على أنها زيادة في الأجر الحقيقي على أن زيادة الأسعار المتوقعة تؤدي الى انخفاض عرض العمل.

- ويُفترض أنَّ العمال مهتمين بالأجور الحقيقية وليس النقدية وبالتالي سيخفضون من عرض العمل عندما يتوقعون أنَّ الأجر الحقيقي سينخفض.

- <u>الاختلاف بين دالة عرض العمال الكينزية والكلاسيكية</u>

← <u>دالة العرض الكلاسيكية</u> تفترض أن العمّال لديهم صورة عن ما ستكون عليه مستوى الأسعار المتوقعة وعرض العمل يتوقف على الأجر الحقيقي الفعلي.

← <u>ودالة العرض الكينزية</u> تتوقف على الأجر الحقيقي المتوقع والكيفية التي تبنى عليها توقعاتهم حول الأسعار المتوقعة على السلوك الماضي للمستوى العام للأسعار والذي يُعدّل ببطء عبر الزمن وفق لصيغة التالية:

[تقدم من قبل عارضي العمل].

$$P_0 = a_1(P-1) + a_2(P-2) + a_3(P-3) + \ldots.. a_a(P-n)$$

(P – 1) مستوى الأسعار في الفترة السابقة a: أوزان تعطى بالأرقام للملاحظات عن المستويات العامة للأسعار السابقة.

[لتكوين التوقعات عن قيمة المستوى العام للأسعار للفترة الجارية (الحالية)].

- والكينزيون الجدد يفترضون أنَّ تكلفة جمع وتبويب مثل هذه المعلومات عالية بحيث أنَّ توقعات الأسعار تكون دقيقة بدرجة كبيرة.
- وطالما الافتراض أن الأسعار تعدل ببطء أي لا تتغير بسبب الأحوال الاقتصادية وعند دراسة آثار السياسات يمكن اعتبار P_0 ثابتة.

← نحتاج لمعرفة بسياسات الاستقرار كيف أثرت في الزمن السابق في الأسعار الفعلية.

منحنى العرض الكلي الكينزي في حالة تغير الأجور النقدية:

الافتراضات: يتضمن التوقعات

1- عرض العمل يتحدد وفق المعادلة $N_S = t\left(\frac{W}{P_0}\right)$

2- الأجور النقدية تتعدل (تتغير) لتحقيق التساوي بين طلب العمل وعرض العمل يعني دوال طلب العمل وعرض العمل دوال في الأجور النقدية.

3- طلب العمال يتوقف على الأجور الحقيقية.

4- المنشأة تعلم المستوى العام للأسعار الذي ستبيع منتجاتها به وهو ثابت في الأجل القصير (يُقدّر بالقيم الثابتة) (الأسعار المتوقعة).

5- منحنى عرض للعمل ثابت.

من شكل (6-17) ص669 يمكن أن نستنتج نتوصل الى منحنى العرض الكلي الكينزي الجديد (في الجزء (أ)).

- رسم عرض العمل والطلب عليه كدوال في الأجور النقدية.
- عند ارتفاع الاسعار فأن منحنى طلب العمال ينتقل الى اليمين (أنه يتوقف على الأجور الحقيقية) $ND = (MPN.P)$ [الانتاجية الحدية للعمل × المستوى العام للأسعار = طلب العمل]
- زيادة الأسعار (بالقيم الثابتة: المتوقعة) ستنقل منحنى طلب العمال على طول منحنى العرض ويعني أنَّ لكل مستوى عام للأسعار أعلى يكون مستوى توظف التوازن والأجور النقدية تزداد.
- زيادة الأسعار من P_0 الى P_1 تسبب فائض في طلب العمال عند الأجر النقدي القديم W_0 مما يؤدي الى ارتفاع الأجر النقدي مع ارتفاع الأسعار سيشجع الى قبول العمل أو زيادة ساعات العمل مما يؤدي الى زيادة التوظف من N_1 الى N_2 المقابلة الى الأسعار الأعلى من P_1 P_2 فإن الناتج سيرتفع.
- ومستوى سعر أعلى يقابله ناتج أعلى في الجزء (ج) وتوظف أعلى في الجزء (ب) يقابل الناتج الأعلى (P_1Y_1)،(P_0Y_0)، (P_2Y_2) وضمن دالة الانتاج الناتج الأعلى يقابل التوظف الأعلى في الجزء (ب).
- مجموع النقاط في الجزء الأول يتكون منحنى العرض الكلي الكينزي الجديد مع افتراض اجور نقدية متغيرة.

أثار السياسات في نموذج العرض الكينزي للأجور المتغيرة:

- منحنى العرض الكلي الكينزي الجديد صاعد ولكنه ليس رأسي فالتغيرات في الطلب الكلي تنقل منحنى الطلب الكلي الى اليمين وتغير مستوى الناتج قبل زيادة الانفاق الحكومي وزيادة عرض النقود. فيزداد الناتج والأسعار عند كل مستوى وقد سبق شرح ذلك في شكل (6-15) (6-16).

← لنفرض منحنى عرض كلي للأجور المتغيرة ومنحنى عرض كلي للأجور الثابتة وتغير في الطلب الكلي واحد لكلا المنحنيين ما هي الآثار على السعر والناتج لكلا المنحنيين؟

- عندما تتغير الاجور النقدية فإن زيادة الطلب الكلي سوف تؤدي الى زيادة الناتج بمقدار أقل من الزيادة في الناتج في حالة الأجور النقدية الثابتة.
- عندما تكون الأجور النقدية متغيرة ← زيادة الطلب ← زيادة الاسعار بمقدار أقل من حالة الأجور الثابتة بسبب أن انحدار منحنى العرض للأجور المتغيرة أكثر انحداراً من انحدار منحنى العرض للأجور الثابتة.
- عند انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليمين على طول منحنى عرض كلي ذو انحدار أكبر فالزيادة في الطلب الكلي تنتج عنها زيادة أقل في الناتج وارتفاع أكبر في الأسعار كما موضح في شكل (6-18 (أ)) مدى استجابة سوق العمل لزيادة الأسعار.
- في حالة الأجور النقدية ثابتة عند $\bar{W} = W_0$ فزيادة الأسعار من P_0 الى P_1 تنقل منحنى طلب العمل من $MPN.P_0$ الى $MPN.P_1$ يؤدي الى زيادة التوظف من N_0 الى N_1 .
- في الجزء (ب) فأن الزيادة في الناتج المقابلة لزيادة التوظف هي من Y_0 الى Y_1 أكبر، أما في الجزء (ج) فأن منحنى العرض للأجور الثابتة هو $A_S\ (W = \bar{W})$

- وعندما تكون الاجور متغيرة فعند انتقال منحنى طلب العمال من $MPN.P_0$ الى $MPN.P_1$ بسبب ارتفاع الاسعار فأن التوظف يزداد الى $\overline{N}_1$ والاجور النقدية ترتفع من W_0 الى W_1 ارتفاع الاجر يخفض الزيادة الاصلية بطلب العمال فتزداد بمقدار اقل والناتج يزداد الى Y_1 زيادة اقل في الجزء ب نتيجة الزيادة في الاسعار بينما في (ج) يكون منحنى عرض أكثر انحداراً وهو $A_S(\overline{W})$ للأجور المتغيرة.

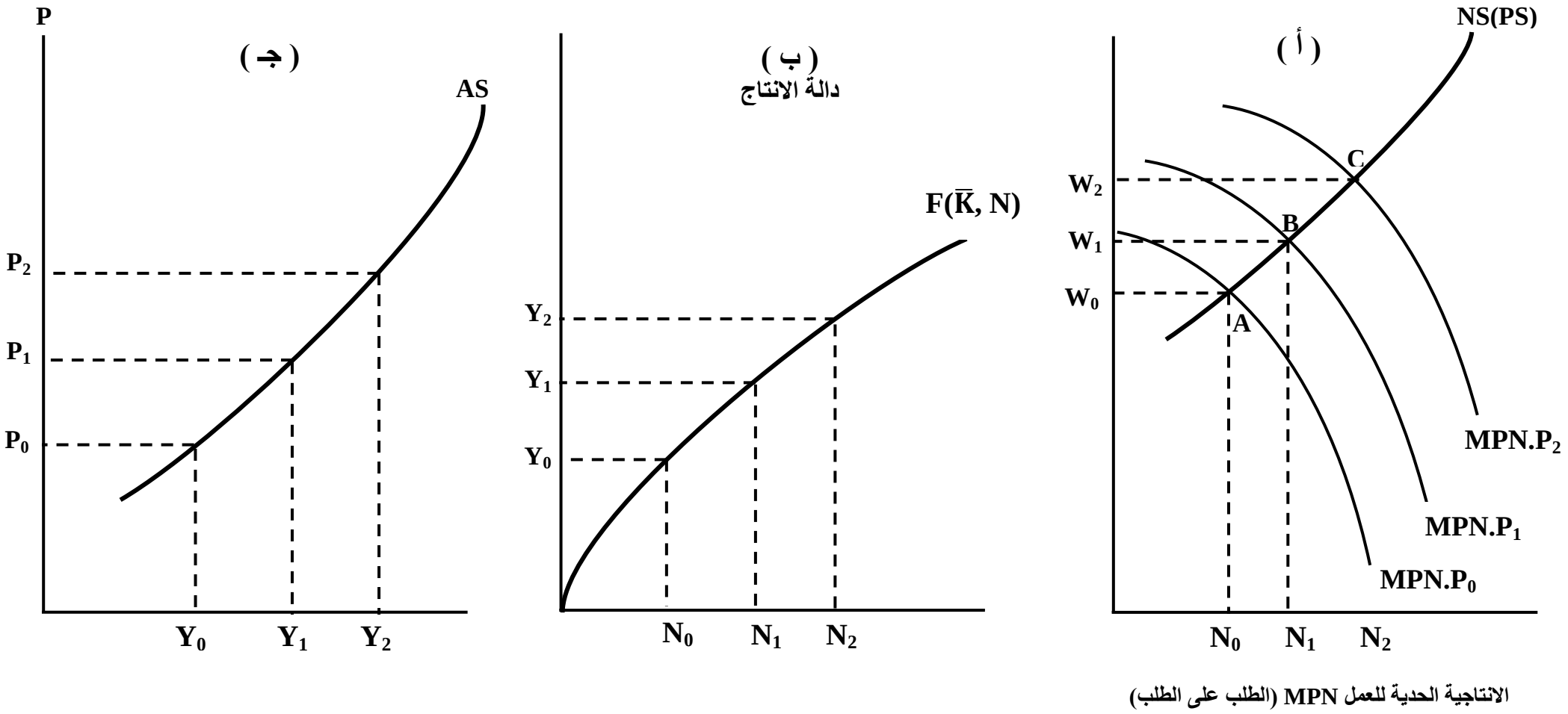

شكل (6-17)
استنتاج منحنى العرض الكلي الكينزي في حالة ما تكون الأجور متغيرة

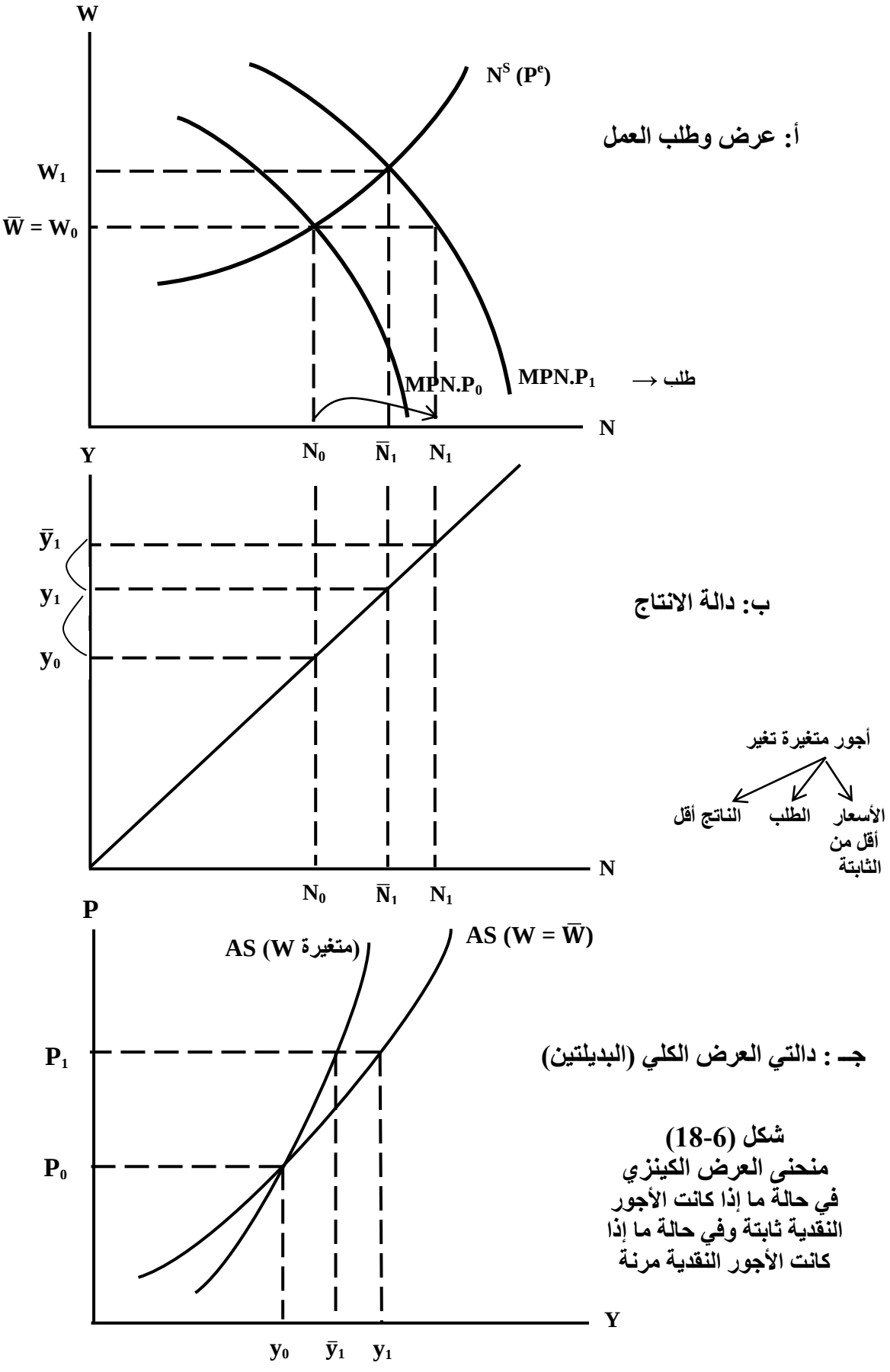

شكل (6-18)
منحنى العرض الكينزي في حالة ما إذا كانت الأجور النقدية ثابتة وفي حالة ما إذا كانت الأجور النقدية مرنة

منحنى العرض الكينزي
أجور نقدية ثابتة ومتغيرة

وكما في الشكل (6-19) فعندما يكون منحنى العرض الكلي أكبر انحداراً فإن زيادة الطلب الكلي :

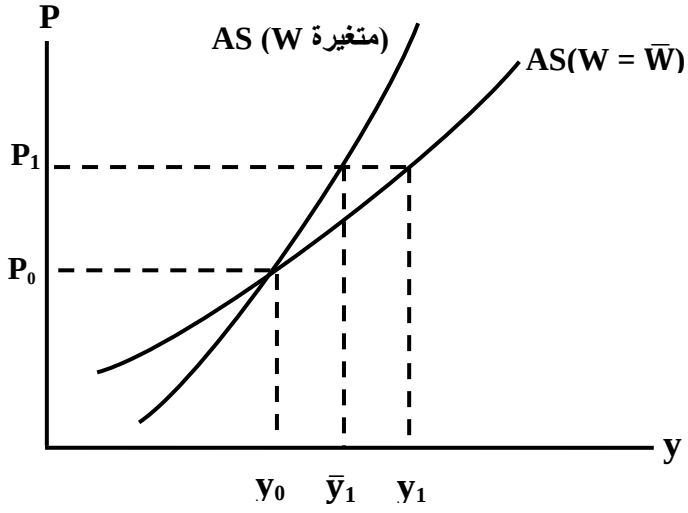

1- سيكون لها أثراً أصغر على الناتج في حالة الأجور النقدية المتغيرة فتكون من Y_0 الى Y_1 بينما في حالة الاجور النقدية الثابتة فتكون الزيادة أكبر بحيث تكون من Y_0 الى Y_1

2- أما الأسعار سترتفع بشكل أكبر في حالة الأجور النقدية المتغيرة من P_0 الى P_1 اما الثابتة فتكون من P_0 الى P_1 زيادة أقل.

3- من حيث أثر السياسة النقدية والمالية عند زيادة عرض النقود والانفاق الحكومي فيكون أثرها أصغر في حالة الأجور المتغيرة وأكبر في حالة الأجور النقدية الثابتة.

الخـــــلاصة: الآثار المترتبة على السياسات للحالات السابقة

النموذج الكينزي

1- افترضنا الأسعار تتغير مع بقاء الأجور ثابتة خضعت مضاعفات السياسة لافتراضات نموذج IS - LM وهي الأسعار والأجور ثابتة مع الفرض الضمني ان منحنى العرض الكلي أفقي فالعرض لا يعوق زيادة الناتج (لا يمنع).

2- عند تغير الأسعار: عند زيادة الناتج فإن الانتاج الحدي للعمل يتناقص ولما كانت تكلفة الوحدة نتيجة لإنتاج وحدات اضافية من الناتج هي = $\frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الانتاج الحدي للعمل}}$ لذلك المنشأة تقوم بعرض كميات أكبر من الناتج فقط عند أسعار أعلى حتى لو كانت الأسعار النقدية ثابتة لذلك فإن منحنى العرض أصبح منحدر الى الأعلى ونتيجة لذلك (الزيادات في الطلب الكلي لها أثار أصغر على الناتج ومنحنى العرض أفقي.

3- عندما افترضنا تغير الأجور النقدية: فإن منحنى العرض أصبح أشد انحداراً ولذلك عند زيادة الناتج ينخفض الانتاج الحدي للعمل لعرض عمل أكبر تزيد من تكلفة للوحدة ($\frac{W}{MPN}$) وزيادة في الاجور النقدية لاستمالة العمال لعرض عمل أكبر تزيد من تكلفة الوحدة، ولذلك أي زيادة في الناتج تتطلب أسعاراً أعلى فيكون منحنى العرض الكلي أشد انحداراً وتكون متغيرات الطلب الكلي ← لها تأثيرات أصغر.

في النظام الكلاسيكي:

1- منحنى العرض يكون رأسي معنى ذلك ان الناتج يتحدد كلياً بواسطة الطلب الكلي فالأسعار والأجور يفترض انها مرنة.

2- وفي نموذج [IS - LM] الناتج يتحدد كلياً بوساطة الطلب الكلي حيث يفترض النموذج الأجور والأسعار ثابتة.

3- وعند افتراضنا مرونة الأجور والأسعار في النموذج الكينزي اقتربت النتائج من النموذج الكلاسيكي ولكن ظل الطلب الكلي يلعب دوراً في تحديد مستوى الناتج، معنى ذلك أنَّ منحنى العرض الكلي لا يكون رأسياً في الأجل القصير.

الآثار المترتبة على انتقال دالة العرض الكلي (صدمات العرض):

- أثر التغيرات في الطلب الكلي على الناتج والتوظف تتوقف على انحدار دالة العرض الكلي + العوامل المستقلة التي تسبب انتقال منحنى العرض الكلي وبالتالي تغير الناتج والتوظف والاسعار مفسرين دور (هزات) صدامات العرض في أطار التحليل الكينزي.

السلوك الحديث للأسعار والانتاج:

- عندما زادت الأسعار في أمريكا عام 1973 - 1981 بشكل كبير سنة بعد سنة مقابل سنوات حدث فيها انخفاض في الناتج الحقيقي.
- ولوحظ أنَّ السنوات التي حققت أعلى معدلات نمو في الناتج الحقيقي لم تحقق أعلى معدلات زيادة في الأسعار.
- وفي سنوات (1974 ، 1975 ، 1980) حدث فيها انخفاض في الناتج الحقيقي كانت من بين الأربع سنوات التي حدث فيها أعلى معدلات التضخم.
- هذا السلوك في الأسعار والناتج لا يتفق مع نموذج كينز الذي يهمل جانب العرض.
- ومن شكل (6-20) في الجزء (أ) فإن التغيرات في الناتج والأسعار نتجت عن انتقال الطلب الكلي من AD_0 الى AD_1 الى AD_2 والزيادة في الأسعار من P_0 الى P_1 الى P_2 تكون مصحوبة بزيادة الناتج من Y_0 الى Y_1 الى Y_2.
- انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليمين على طول منحنى العرض الكلي يؤدي الى زيادة الناتج والأسعار والعكس الى اليسار.
- عليه في الأعوام أعلاه حدث انخفاض في الناتج ولكن كان مصحوباً بزيادة الاسعار وانتقال منحنى الطلب الكلي لا يُبرر سلوك الأسعار والناتج.
- في الجزء (ب) يوضح انتقال منحنى العرض الى اليسار من AS_0 الى AS_1 الى AS_2 والذي أسفر عن زيادة الأسعار P_0 الى P_1 الى P_2 مصحوباً بانخفاض الناتج من Y_0 الى Y_1 الى Y_2 وهي مثل صدمات العرض التي أصابت الاقتصاد الأمريكي في فترة الركود التضخمي التي تميز بانخفاض الناتج وارتفاع الأسعار.

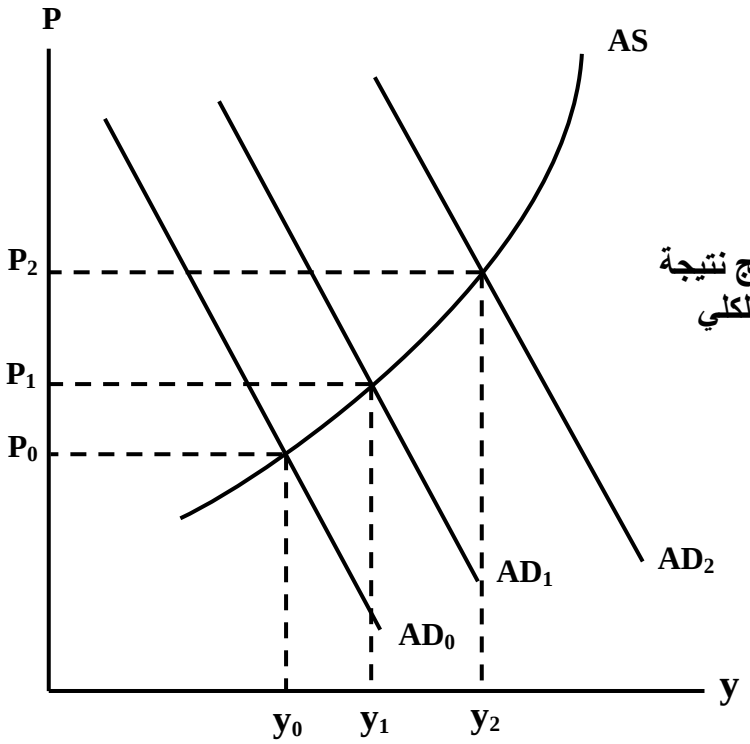

أ : تغيرات الأسعار والناتج نتيجة لانتقال منحنى الطلب الكلي

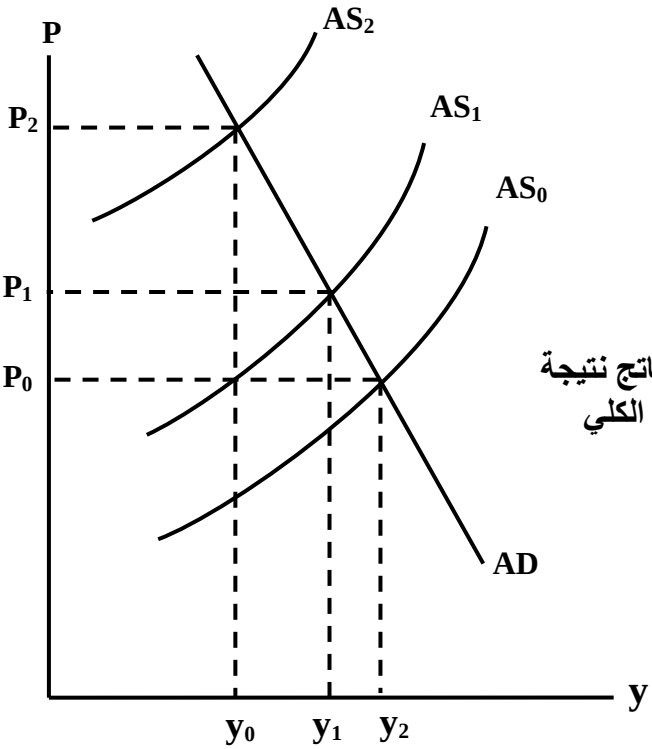

ب : تغيرات الأسعار والناتج نتيجة انتقال منحنى العرض الكلي

شكل (6-20)
تغيرات الأسعار والناتج في حالات انتقال كل من الطلب الكلي والعرض الكلي

العوامل المؤدية الى انتقال منحنى العرض الكلي:

- **ما هي طبيعة هزات (صدمات) العرض التي تمثل عوامل تؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي.**
- **كل نقطة على منحنى العرض الكلي توضح الكميات التي ترغب المنشآت في عرضها عند مستويات الأسعار المقابلة لها والتي تعظم أرباحها أي تنتج بمستوى التكلفة الحدية MC= السعرP P=MC**

- **والتكلفة الحدية هي عبارة عن الاضافة الى التكلفة الكلية نتيجة لزيادة استخدام عناصر الانتاج المتغيرة.**
- **وهنا نفترض أنَّ العمل العنصر الوحيد المتغير وفي هذه الحالة تكون التكلفة الحدية لإنتاج وحدة اضافية من الناتج هي عبارة عن الاجر النقدي (W) وهو القدر المدفوع لاستخدام وحدة اضافية من العمل مقسوماً على الانتاج الحدي للعمل.**

1- **والتكلفة الحدية = $\frac{W}{MPN}$ تتزايد عند تزايد الانتاج لأن كلما زاد عدد العمال المستخدمين في الانتاج فإن الانتاجية الحدية للعمل MPN تتناقص.**

2- **وفي نموذج الأجور المتغيرة: لكي نحصل على زيادة عرض العمل فلابد للأجر النقدي ان يرتفع وهذا عامل أخر يعمل على رفع التكلفة الحدية كلما زاد استخدام العمال وزاد الانتاج.**

← **1- تناقص الانتاجية الحدية للعمل. 2- تزايد ضغوط الأجور النقدية لترتفع عند زيادة الانتاج والتوظف. وهما عاملان يوضحان سبب انحدار منحنى العرض الى الأعلى.**

- **انتقال منحنى العرض الكلي الى اليسار (شكل 6-20 (ب)) يعني أنتاج اقل وسعر أعلى ولكي نعظم المنشأة أرباحها عليها أن تساوي بين التكلفة الحدية والسعر فإن أي عامل أضافي يؤدي الى زيادة التكلفة الحدية يؤدي الى الانتقال منحنى العرض الكلي الى أعلى باتجاه اليسار.**
- **لذلك على المنشأة ان تخفض انتاجها عندها انتاجية العمل تزداد والاجور النقدية ستنخفض ثم تنخفض التكاليف الحدية لتساوي السعر أو ترتفع السعر بمقدار التكلفة الحدية لو وجدت المنشأة أنَّ الوضع الامثل الاستمرار في نفس مستوى الانتاج.**

العوامل التي تؤدي الى تغير التكلفة الحدية (دفع التكاليف):

- **العوامل التي تؤدي الى دفع التكاليف ومن ثم تؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي (وتؤثر على منحنى عرض العمل وعلى الأجور النقدية).**
- **التوقعات: هي من العوامل التي تؤثر على منحنى عرض العمل فتوقعات العمال حول المستوى الكلي للأسعار P_0 والتي تتوقف على سلوك السابق للأسعار والتي تعتبر ثابتة في الأجل القصير ولكن بعد الحصول على معلومات جديدة فسيعدل العمال توقعاتهم على الاسعار وشكل (6-21) يوضح الأثر على عرض العمل وعلى منحنى العرض الكلي نتيجة لتوقعات العمال حول زيادة الأسعار الجارية.**

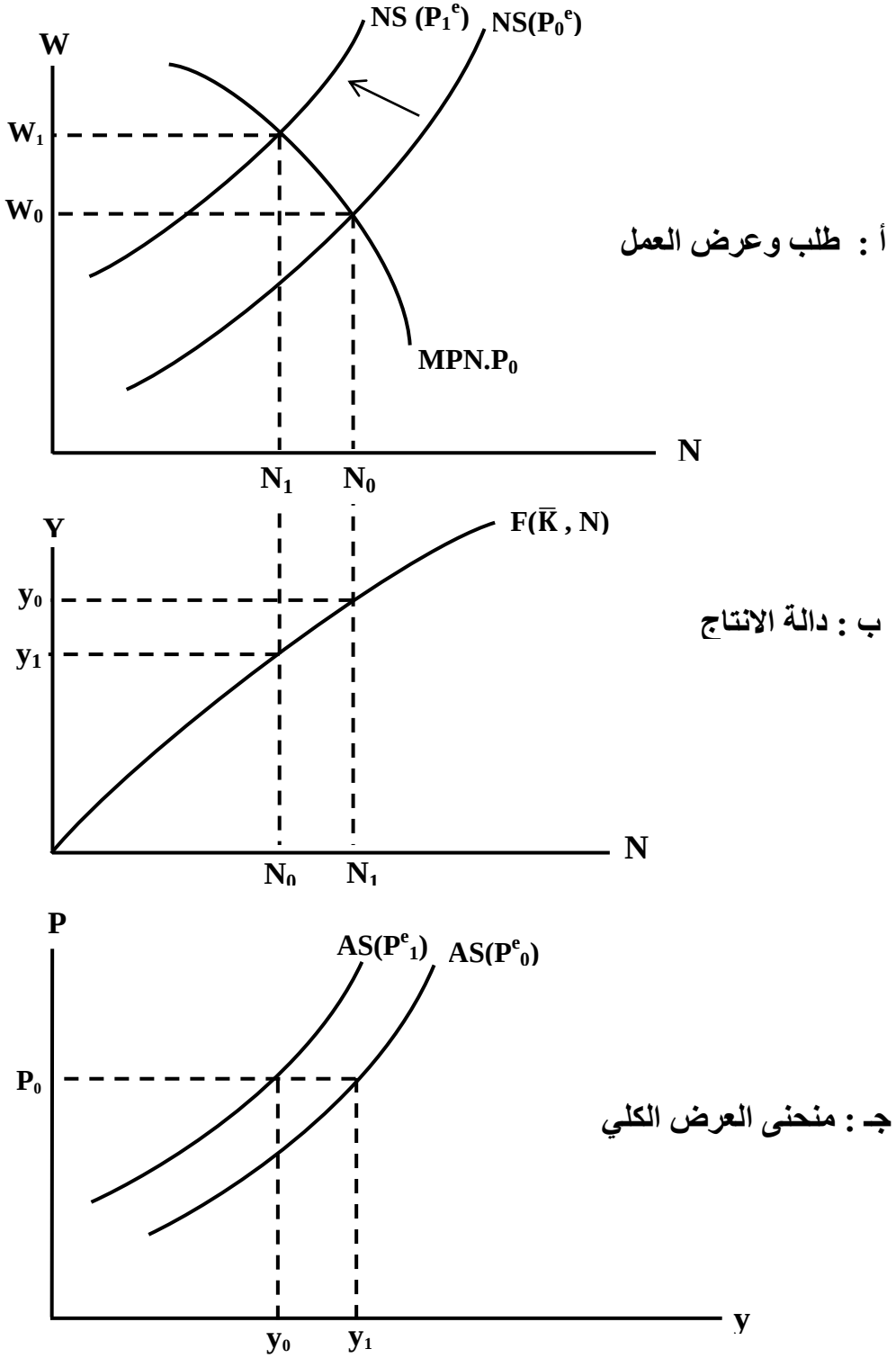

شكل (6-21)

انتقال منحنى العرض الكلي نتيجة لزيادة في مستويات الأسعار المتوقعة

- **لنفرض توقعات العمال للأسعار الحالية بأنها سترتفع من P^e0 الى P^e_1 ونتيجة لذلك ينتقل منحنى عرض العمل الى اليسار كما في الجزء (أ) في شكل (6-21) من NSP_0^e الى NSP_1^e.**
- **مع التوقعات بارتفاع الأسعار يعني أجر حقيقي أقل بالنسبة للعمال وبالنسبة للمنشأة تدفع أجر أعلى لتحصل على نفس القدر من العمل.**

- وان P_1^e سعر أعلى يخفض التوظف من N_0 الى N_1 ولذلك الناتج عند Y_0 سوف ينخفض من Y_0 الى Y1 كما في الجزء (ب) وينتقل منحنى العرض الكلي الى اليسار من ($AS(P0^e$ الى ($AS(P_1^e$ في الجزء (ج) [بعد انتقال منحنى عرض العمل في الجزء (أ)].
- فيستنتج أنَّ أي عامل ينقل منحنى عرض العمل الى اليسار يخفض عرض العمل أو يزيد الأجر النقدي عند عرض معين من العمل سوف يؤدي الى نقل منحنى العرض الكلي الى اليسار ويكون له دور في تحديد توازن الناتج والتوظف.
- الزيادة المستقلة في أسعار المواد الخام: يكون لها أثر في دفع التكاليف ويعتقد الكينزيون أن الزيادة في الأسعار العالمية للمدخلات من المواد الخام وخاصة مدخلات الطاقة، أدى الى زيادة كبيرة في تكاليف الانتاج وأدى الى انتقال ملحوظ الى اليسار في منحنى العرض الكلي ترتب عليه زيادة في الأسعار وانخفاض في مستوى الناتج الاجمالي الحقيقي. فزيادة أسعار المواد الأولية مثل البترول المستورد ومنتجات الطاقة الأخرى تدفع الأسعار المحلية للارتفاع يجعل توقعات العمال عن مستوى الأسعار P_0 سوف تزداد مما يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي الى اليسار مؤدياً الى زيادة اضافية في الأسعار وانخفاض أضافي في الناتج الحقيقي.
- وتفسير الكينزيون للزيادة الكبيرة في الأسعار وانخفاض الناتج في الفترة (1974 - 1975) (1979 - 1980) يقوم على أساس الآثار المباشرة وغير المباشرة لهزات (صدمات) العرض والتي كانت سببها الزيادة في أسعار البترول.
- فالزيادة الأولية في أسعار البترول والتي تنتج عنها زيادة في المواد الأولية مثل الفحم، الغاز الطبيعي (والتي أدت الى محاولة أحلال مصادر الطاقة الأخرى محل البترول) أدت الى انتقال منحنى العرض الكلي من (AS_0 (P_0^e الى ($A_1(P_0^e$ وترتب على ذلك انخفاض في الناتج من Y_0 الى Y_1 وارتفاع في الأسعار من P_0 الى P_1 هذه هي الآثار المباشرة لهزات العرض كما في شكل (6-22).
- وعندما ترتفع الأسعار للمنتجات المتصلة بالطاقة وكل المنتجات، الطاقة تعتبر مدخلات لعملية الانتاج فإن الأسعار الكلية ترتفع وبمرور الوقت يدرك العمال هذه الزيادة فترتفع التوقعات للأسعار من P_0^e الى P_1^e يترتب على ذلك انتقال آخر الى اليسار في دالة العرض الكلي من ($AS_1(P_0^e$ الى ($AS_1(P_1^e$. وترتفع الأسعار أكثر الى P_2 وينخفض الناتج أكثر الى Y_2.
- خلاصة العوامل التي تؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي.

أولاً: الضغط على سوق العمل: سيكون هناك ضغط على سوق العمل عندما يكون مستوى الدخل والناتج القومي أكبر من الناتج الطبيعي (الممكن) فإن الأجور وتكاليف الانتاج ترتفع وعندما يكون مستوى الناتج أقل من الناتج الطبيعي فإن الأجور وتكاليف الانتاج تنخفض (والأثر على منحنى العرض الكلي).

- الناتج أكبر من الطبيعي = منحنى العرض الكلي ينتقل الى أعلى.
- الناتج أصغر من الطبيعي = منحنى العرض الكلي ينتقل الى الأسفل.

ثانياً: توقعات مستوى الأسعار: عندما يتوقع العمال ارتفاع الأسعار فيطالبون بزيادة الأجور وعند توقع زيادة معدل التضخم فإنها تؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وينتقل منحنى العرض الكلي الى أعلى.

ثالثاً: دفع الأجور: إذا تم دفع الأجور (ارتفاعها) بواسطة العمال يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي الى أعلى.

رابعاً: الزيادة في تكاليف الانتاج التي لا ترجع الى ارتفاع الاجور:

التغيرات التكنولوجية والتغيرات في عرض المواد الخام ومن ثم التغيرات في أسعارها ويطلق عليها صدمات العرض السالبة مثل انخفاض توفر المواد الأولية (شحة) تؤدي الى رفع أسعارها وتكاليف الانتاج

وانتقال منحنى العرض الكلي الى أعلى، ويحدث العكس لصدمات العرض الموجبة مثل توفر المياه للزراعة، اختراع جديد يؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج وتؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي الى أسفل.

هزات (صدمات) العرض وسياسات الطلب الكلي:

الاستجابة السليمة من قبل السياسات النقدية والمالية لهزات العرض أصبحت مشكلة الاقتصادين، واتضح أنه ليست هناك استجابة للسياسة النقدية والمالية لمواجهة صدمات العرض وارتفاع اسعار الطاقة وكما في شكل (6-23) فهزة العرض تؤدي الى انخفاض الناتج من Y_0 الى Y_1 وارتفاع الأسعار من P_0 الى P_1 نتيجة لانتقال منحنى العرض الكلي من AS_0 الى AS_1.

ولإلغاء كل الآثار الغير مرغوب فيها على الانتاج ولتجنب حدوث زيادة في البطالة نتيجة لصدمة العرض فإن واضعي السياسة سيعملون على زيادة الطلب الكلي بمقدار كافي (بأتباع سياسة نقدية أو مالية توسعية) بحيث ينتقل الطالب من AD_0 الى AD_H وبذلك يعيدون مستوى الانتاج الى المستوى الأول (Y_0) ليتم امتصاص هذه الهزة عن طريق:

1- زيادة الطلب الكلي: الزيادة تكون بالقدر الذي يؤمن زيادة الناتج بالرغم من ارتفاع أسعار الطاقة ولكن ذلك سيؤدي الى آثار تضخمية بسبب زيادة الطلب الكلي فسعر P_2 أعلى من مستوى P_1 الذي سيكون لو لم تتبع سياسة زيادة الطلب الكلي.

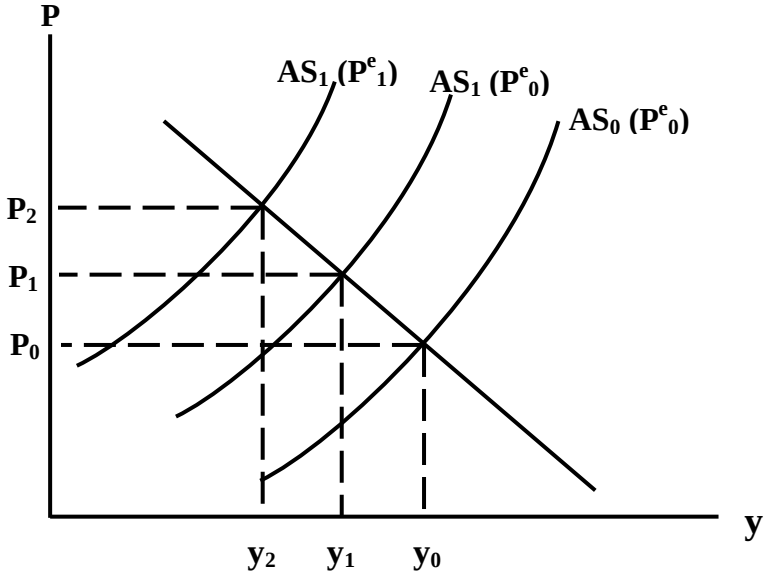

شكل (6-22)
الآثار المترتبة على الزيادة ... في الأسعار العالمية

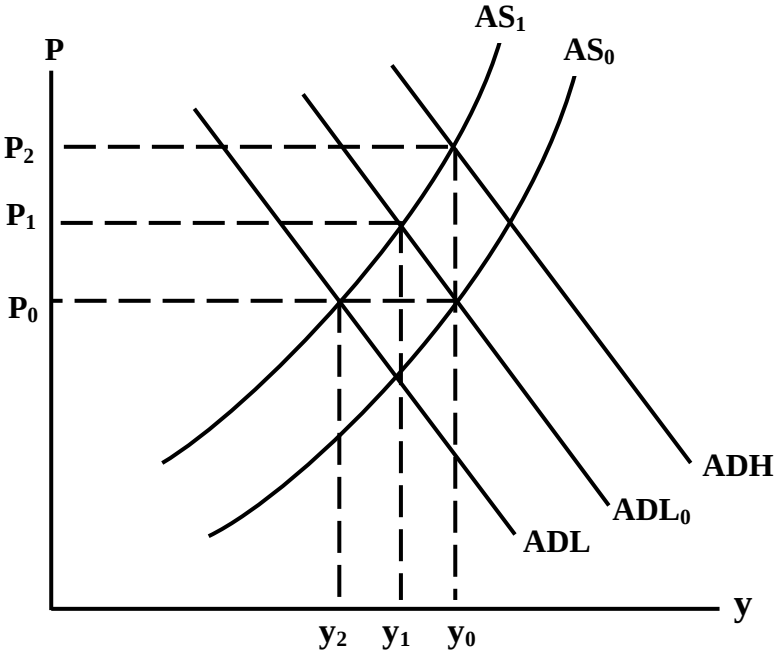

شكل (6-23)
استجابة الطلب الكلي لهزات العرض

2- تخفيض الطلب الكلي: العمل على الغاء الزيادة في الأسعار نتيجة لهزة العرض عن طريق تخفيض الطلب الكلي بأتباع (سياسة نقدية أو مالية انكماشية) لإلغاء الآثار غير المرغوب فيها على الأسعار عن طريق نقل الطلب من AD_0 الى AD_1 كما في الشكل (6-23) وهذا المستوى يعود بالأسعار الى وضعها الأول في P_0 بينما الآثار على الناتج أسوأ حيث ينخفض الى Y_2 اي اقل من Y_1 التوازني.

3- سياسة استيعاب صدمة العرض:

- **الغاء الآثار غير المرغوب فيها على الناتج وزيادة الآثار غير المرغوب فيها على الأسعار.**
- **إلغاء الآثار غير المرغوب فيها على الأسعار بزيادة الأثار غير المرغوب فيها على الناتج.**
- **وهذه معضلة واجهت واضعي السياسات في مواجهة صدمة العرض عندما زادت أسعار النفط عام 1974.**
- **رأى الكينزيون عند حدوث هزة عرض فإن سياسة الطلب الكلي لا تستطيع وحدها تمنع زيادة الأسعار وانخفاض الانتاج.**
- **ولذلك بحث (الكينزيون المحدثون) عن سياسات جانب العرض.**

4- سياسات جانب العرض: والتي مُمكن أنْ تلغي مباشرة الانتقال غير المرغوب فيه في دالة العرض الكلي نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة والهدف نقل منحنى العرض الى أسفل أتجاه اليمين عن طريق تخفيض التكاليف الحدية للإنتاج، لإنتاج قدر معين من الناتج مثل تخفيض ضرائب المبيعات والضرائب النوعية، وتخفيضات في الحصة التي يدفعها أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية وبما أنَّ الضرائب جزء من التكاليف فتخفيضها سيخفض التكاليف مما يلغي الآثار غير المرغوب فيها لصدمات العرض.

الكينزيون مقابل النظريات الكلاسيكية للطلب الكلي:

- **لم يُقدّم الكلاسيك نظرية صريحة للطلب الكلي، إنما أستمدينا نظرية ضمنية للطلب الكلي من معادلة النظرية الكمية للنقود (لفيشر) هي $MV = PY$ فمع افتراض V ثابتة فنستطيع أن نُحدد PY لكل قيمة M هذه العلاقة تعطينا منحنى طلب كلي [$AD (M_0)$] كما في الشكل (6-24 (أ)) والذي يتخذ شكل (قطع زائد مستطيلي) عندما $M_0=M$ هذا هو منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي.**

- وفق صيغة كادمبرج $K = \frac{1}{V}$ حيث $\rightarrow M = MD = KPY$

وبذلك تكون صيغة فيشر هي صيغة كادمبرج.

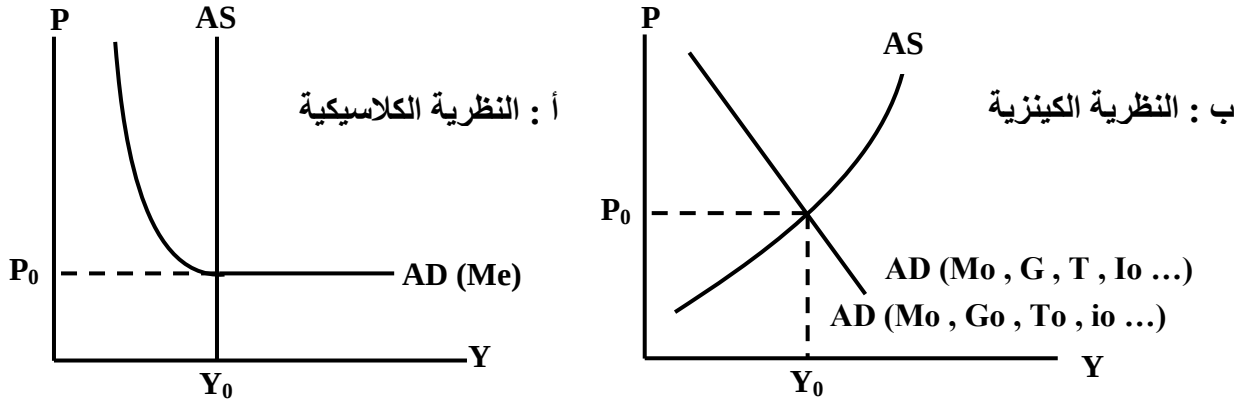

شكل (6-24) منحنى الطلب والعرض الكلي الكلاسيكي والكينزي

- من صيغة فيشر نجد أن الزيادة في عرض النقود M عن قيمة معينة من الناتج PY وبافتراض سرعة دوران النقود ثابتة K ذلك يؤدي الى فائض عرض النقود سينعكس بشكل فائض طلب على السلع والخدمات. فإذا كان الطلب على الناتج من أحد القطاعات سيؤدي الى تغير سعر الفائدة ولن يؤثر في الطلب الكلي. فسعر الفائدة يلعب دور في الاستقرار مثلاً إذا زاد الانفاق الحكومي الممول من السندات المباعة للأفراد يؤدي الى رفع سعر الفائدة مما يؤدي الى انخفاض الانفاق الخاص بمقدار الزيادة في الانفاق الحكومي (مزاحمة) والطلب الكلي يبقى ثابت دون تغيير.
- في الجزء (ب) يوضح <u>الطلب الكلي الكينزي</u> يتوقف وضعه وتغيره على متغيرات الانفاق الحكومي G_0 والضرائب T_0 والانفاق الاستثماري I_0 وكمية النقود M_0. حيث ينتقل الطلب الكينزي عند تغير أحد هذه المتغيرات. فسعر الفائدة لا يمنع الطلب الكلي من التغير نتيجة لتغير القطاعات. (والطلب الكلي الكينزي ينحدر الى أسفل في مقابل السعر).
- ويعتقد كينز أنَّ عدم الاستقرار في الطلب الكلي سببه الاستثمار والذي يسبب التقلبات الدورية في الدخل ولكن التغيرات المستقلة في طلب الاستثمار نتيجة للتغيرات في التوقعات هي التي تؤدي الى انتقال دالة الطلب الكلي وتسبب عدم الاستقرار في الأسعار والناتج. وهنا يمكن للسياسة المالية أنْ تلغي التغيرات في الطلب الكلي وتحقق الاستقرار حتى لو كان الاستثمار غير مستقر.
- أما منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي والذي ينحدر الى الأسفل في مقابل السعر، فإن منحنى الطلب الكلي لن يتأثر لا بالتغيرات المستقلة في الاستثمار ولا بالتغيرات بالسياسة المالية. فالمصدر الوحيد لعدم استقرار الطلب الكلي هو كمية النقود والحل هو استقرار النقود (مستندين الى النظرية الكمية للنقود).

- <u>جدال بين الكينزيين والكلاسيك حول:</u>
- العوامل النقدية ودرجة تحديدها للطلب الكلي.
- فائدة المشروعات العامة من خلال تغير الانفاق الحكومي كعلاج للبطالة.
- فائدة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (جدال بين النقوديون والكينزيون).